

Distr.: General
3 July 2023
Arabic
Original: English



مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2023، وفقاً للقرار 2476 (2019) الذي أنشئ المكتب بمقتضاه. ويتضمن التقرير التطورات المهمة التي طرأت منذ تقريره السابق المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2023 (S/2023/274) ويُقدّم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

ثانياً - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - في خضم حالة أمنية متدهورة بسرعة، استمرت الجهود من أجل توسيع التوافق السياسي ومواصلة تنفيذ توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة، الموقَّع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022.

3 - وتمشياً مع أحكام الاتفاق، المعروف أيضاً باسم اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، دعت الحكومة في نيسان/أبريل مختلف منظمات المجتمع المدني، بما فيها وسائط الإعلام والجمعيات النسائية وجماعات حقوق الإنسان والكيانات الدينية وشبكات المغتربين والأوساط الأكاديمية والنقابات لتسمية مرشحين لعضوية المجلس الانتخابي المؤقت. وسيشكّل المرشحون المقترحة أسماؤهم قائمة تضم 20 مرشحاً لينظر فيها المجلس الانتقالي الأعلى، الذي سيعيّن لاحقاً الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي المؤقت. وقد ندّد بعض الممثلين غير الموقَّعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بخصوص الانتخابات على الرغم من تدهور الحالة الأمنية ودعوا إلى ترتيبات حكم انتقالية أكثر شمولاً.

4 - وواصل المجلس الانتقالي الأعلى قيادة المناقشات مع مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة للتشجيع على تحقيق توافق أكبر في الآراء حول ترتيبات الحكم الانتقالية تمشياً مع اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر. وعقد المجلس الانتقالي الأعلى، بدعم من المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى سياسياً وطنياً يومي 23 و 24 أيار/مايو في بورت أو برنس. وضم المشاركون مجموعة واسعة من



منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومجموعات القطاع الخاص. وتركزت المناقشات على الإصلاح الانتخابي والدستوري، والحكم الديمقراطي، والحالة الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية. وشدد كل من رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى ورئيس الوزراء على ضرورة مواصلة الحوار الوطني بقيادة هايتية لتهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات. وشارك في الحدث أكثر من 350 ممثلاً، من بينهم 130 امرأة، من الموقعين وغير الموقعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، إضافة إلى أكثر من 40 من قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من المقاطعات العشر.

5 - وفي 24 أيار/مايو، اعتُمد في المنتدى السياسي الوطني إعلاناً يتضمن دعوات إلى إرسال "دعم عملياتي دولي قوي إلى الشرطة الوطنية الهايتية" و "وضع سياسة أمنية وطنية". وفي حين أشار الإعلان إلى الحاجة الملحة لتزويد الشرطة الوطنية بالموارد والمعدات اللازمة، فإنه أقر بالدور المحتمل للجيش الوطني في مساعدة الشرطة على التصدي لحالة انعدام الأمن. وفي ما يتعلق بالإصلاح الدستوري والانتخابات، تضمن الإعلان طلباً موجهاً إلى المجلس الأعلى الانتقالي لتشكيل فريق خبراء لاستعراض الدستور، ودعا إلى إجراء مشاورات شعبية عن هذه المسألة، وكذلك إنشاء مجلس انتخابي مؤقت للإعداد لإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية. وتشمل الإصلاحات الرئيسية المقترحة إعادة النظر في التعيينات في الإدارة العامة، وتدعيم مؤسسات مكافحة الفساد، وتنفيذ الإصلاحات المالية والجمركية، وتصميم خطة تنمية اجتماعية واقتصادية جديدة.

6 - وخلال الاجتماع السادس والعشرين لمجلس العلاقات الخارجية والمجتمعية للجماعة الكاريبية، الذي عُقد في جامايكا يومي 16 و 17 أيار/مايو، كررت الجماعة الكاريبية تأكيد دعمها للمساعي الحميدة المبذولة من أجل هايتي وناقشت الخيارات المتاحة للمساعدة التقنية والأمنية. وفي أيار/مايو، أنشأت الجماعة الكاريبية فريقاً من الشخصيات البارزة يتألف من ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، هم بيري كريستي (جزر البهاما) وبروس غولدنغ (جامايكا) وكيني أنتوني (سانت لوسيا)، لقيادة المساعي الحميدة التي تبذلها الهيئة بشأن هايتي. واستضاف الفريق اجتماعاً لأصحاب المصلحة الهايتيين، بمن فيهم رئيس الوزراء، في جامايكا في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه. وكان الغرض من الاجتماع هو تسهيل الحوار الشامل كجزء من الجهود المبذولة لإيجاد حل للأزمة المتعددة الأبعاد التي طال أمدها والمضني نحو إعادة إرساء المؤسسات الديمقراطية. وقد رفض المجلس الأعلى الانتقالي الدعوة، موضحاً أن الحوار السياسي يجب أن يكون بقيادة هايتية.

7 - ووفقاً لبيان الجماعة الكاريبية الصادر في 15 حزيران/يونيه، ونتيجة للمناقشات، سيعمل رئيس الوزراء مع أصحاب المصلحة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ويواصل العمل من أجل تعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت وتوسيع المجلس الأعلى الانتقالي إلى أكثر من الأعضاء الثلاثة الحاليين من أجل ضم ممثلين عن مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. كما أُعلن في البيان عن زيارة مرتقبة سيقوم بها فريق الشخصيات البارزة إلى هايتي لمواصلة مساعيه الحميدة. وفي مسألة منفصلة، أصدر عدد من أصحاب المصلحة غير الموقعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، ولكنهم شاركوا في اجتماع الجماعة الكاريبية، إعلاناً يدعو إلى جملة أمور من بينها تشكيل مجلس رئاسي.

8 - وفي رسالة مؤرخة 7 حزيران/يونيه موجهة إلى الأمين العام، أكد رئيس الوزراء من جديد الحاجة الملحة إلى قوة دولية متخصصة لدعم قوات الأمن الهايتية.

9 - وقد اجتمعت الممثلة الخاصة للأمين العام، ماريا إيسابيل سلفادور، منذ وصولها إلى هايتي في نيسان/أبريل، مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لتيسير الحوار بين الأطراف في هايتي وتعاونت مع الشركاء الدوليين للدعوة إلى تعزيز الدعم لهايتي. وفي 8 حزيران/يونيه، قدمت إحاطة إعلامية إلى فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن. وفي 15 حزيران/يونيه، قدمت إحاطة إعلامية أمام اجتماع للشركاء الدوليين عُقد على المستوى الوزاري بشأن هايتي، ونظمتها كندا في 15 حزيران/يونيه، حيث تعهد المشاركون بتقديم مزيد من الدعم لإيجاد حل للأزمة بقيادة هايتية ومساندة الشرطة الوطنية وعمل الأمم المتحدة.

ثالثاً - الحد من العنف

10 - استمرت أعمال العنف المتصلة بأنشطة العصابات في التصاعد والانتشار. فقد ظل سكان الأحياء التي تسيطر عليها العصابات ضحايا للعنف الشديد، بما في ذلك القتل والجرح والحرق والاختطاف والإخفاء وتقييد الحركة. ويتفشى الاغتصاب ضد النساء والفتيات. وهناك أنباء متكررة تتحدث عن تدمير المنازل أو نهبها، وقد نرح آلاف الأشخاص.

11 - وفي الفترة ما بين 24 نيسان/أبريل و 20 حزيران/يونيه، ورد أن العشرات من الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى عصابات في بورت أو برنس قُتلوا على أيدي مدنيين. وقد ظهرت في البداية حركة حراس الأمن، المعروفة باسم "Bwa Kale"، التي تتميز بالعنف الشديد، بما في ذلك رجم وحرق الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى عصابات ومن يُزعم انتسابهم إليها، في منطقة العاصمة بورت أو برنس ولكنها توسّعت الآن لتشمل جميع المقاطعات العشر. وقد انتقم أفراد العصابة من خلال حركتهم الخاصة المسماة "Zam Pale". وأدى ظهور حركتي "Bwa Kale" و "Zam Pale" إلى اندلاع دائرة جديدة ومروعة من العنف التي من المرجح أن تتصاعد، إذا لم يُتصدى لها على وجه السرعة، من خلال مزيد من التعبئة والتسليح والتجنيد، خاصة في صفوف الشباب.

12 - وارتفع عدد جرائم القتل والاختطاف للسنة الخامسة على التوالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، زاد عدد جرائم القتل العمد بنسبة 67,5 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2022، وهو ما يعادل 2 094 جريمة قتل عمد سجلتها الشرطة الوطنية، وهو عدد غير مسبوق، مقارنة بـ 1 250 جريمة سُجلت في النصف السابق من العام. وكان الجناة الرئيسيون هم أفراد العصابات التي تنشط في منطقة العاصمة بورت أو برنس وفي مقاطعة أرتيبونيت. وفي الفترة نفسها، سُجّلت السلطات 1 014 حالة اختطاف، كان ضمن المختطفين فيها 256 امرأة و 13 فتاة و 24 فتى. وزادت العصابات من شدة وخطورة اعتداءاتها في سورس ماتلا (كاباريه) وبروكين (سييتي سولاي) وأونافيل (كروا - دو - بوكيه)، وكلها في مقاطعة الغرب.

13 - وفي 11 أيار/مايو، افتتحت الممثلة الخاصة بالدورة الرابعة والعشرين لفرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي. وركزت المناقشات على الحالة الأمنية والتخطيط للمشاورة المقبلة لصياغة خطة عمل وطنية للاستراتيجية. ولتوسيع نطاق الدعم وضمان الشمول في تنفيذ الاستراتيجية، عُقد منتدى مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يومي 19 و 20 أيار/مايو بقيادة مشتركة بين فرقة العمل المشتركة بين الوزارات والمجلس الوطني

للمجتمع المدني الهايتي، ضم 243 مشاركاً (من بينهم 85 امرأة) من 14 قطاعاً من قطاعات المجتمع المدني الهايتي.

14 - واستمراراً لمشروع الحد من العنف المجتمعي الذي يدعمه صندوق بناء السلام، وفي أعقاب سلسلة من المنتديات التي عُقدت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع المجتمعات المحلية في كل من المقاطعات الإدارية العشر في هايتي من أجل حشد الدعم لخطة العمل الوطنية للحد من العنف المجتمعي، انعقد منتدى وطني في 22 حزيران/يونيه. وساعد المنتدى الوطني على إقرار التوصيات وتوحيد التقرير الوطني لتقصي الحقائق المنبثق عن المشاورات التي جرت بشأن استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي بقيادة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات، وذلك بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

15 - ويتواصل التنسيق الوثيق بين فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي ومنظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز الإدارة الفعالة للأسلحة والذخائر والنظر في التوصيات المنبثقة عن التقييم النهائي الذي أُجري مؤخراً لمشروع مدته عامان يُموّل من صندوق بناء السلام العام بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة. ويبرز التقرير التوصيات الرئيسية، بما فيها الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات والمضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة في منطقة البحر الكاريبي.

رابعاً - الأمن وسيادة القانون

الشرطة

16 - لا يزال ارتفاع معدلات التناقص يعيق توسيع رُتب الشرطة الوطنية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع عدد استقالات الضباط، وكذلك الوفاة والتقاعد وترك الوظيفة. ولا تزال الضغوط التشغيلية والمالية والإدارية تؤثر على ضباط الخطوط الأمامية، بينما لا تزال ظروف العمل المتدنية وانعدام فرص التقدم الوظيفي وازدياد هجمات العصابات المسلحة على الشرطة تقوّض الروح المعنوية. وقد حالت التأخيرات الحاصلة في التوظيف والتدريب دون قبول ضباط شرطة جُدد ثمة حاجة ماسة إليهم، مما يثير مخاوف جدية بشأن قدرة الشرطة الوطنية على إنفاذ القانون واستتباب النظام العام في جميع أنحاء البلاد في غياب تدابير عاجلة لمعالجة مسألة قوام قوة الشرطة العاملة.

17 - وفي 30 حزيران/يونيه، بلغت القوة العاملة الحالية 14 295 ضابطاً، من بينهم 1 667 امرأة (11,7 في المائة)، أي ما يعادل 1,17 ضابط شرطة لكل 1 000 نسمة. ومع ذلك، فإن ما يقرب من 10 000 ضابط شرطة فقط يؤدون مهام الشرطة كضباط في الخدمة الفعلية، منهم 3 300 ضابط مكلفين بمهام السلامة العامة على الصعيد الوطني في أي وقت.

18 - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2023، قُتل 34 من ضباط الشرطة (22 في أوقات الخدمة و 12 خارج أوقات الخدمة)، بينما أصيب 31 آخرون بجروح (23 في أوقات الخدمة و 8 خارج أوقات الخدمة). وتقوّض العمليات بسبب عدم كفاية الموارد والقدرات لمواجهة العصابات المدججة بالسلاح. ويمكن للشرطة الوطنية في وضعها الحالي احتواء أنشطة العصابات في بعض المناطق مؤقتاً، ولكن لا يمكنها إدامة وجود الشرطة وتعزيز هذه المكاسب.

19 - وتوقفت في 28 شباط/فبراير عملية تجنيد خريجي الدفعة الثالثة والثلاثين من المجندين، التي التحق بها 6 732 مرشحاً، من بينهم 1 374 امرأة، بسبب قيود لوجستية وتكرار الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المنطقة المتاخمة لأكاديمية الشرطة. ومع ذلك، أدت الجهود المتجددة إلى إجراء الامتحان التحريري في 11 حزيران/يونيه، الذي شارك فيه 5 923 متقدماً، من بينهم 1 102 من النساء. وسيواصل المكتب المتكامل العمل مع الشرطة الوطنية طوال الخطوات المتبقية من عملية التجنيد لدعم المرشحين المختارين من الدفعة الثالثة والثلاثين في بدء تدريبهم الأساسي لمدة سبعة أشهر في أكاديمية الشرطة دون مزيد من التأخير. وفي 1 حزيران/يونيه، أعادت الشرطة الوطنية إطلاق نظام فحص أفراد الشرطة لتحسين عمليات التحري عن سوابق المرشحين والحفاظ على الفحص المستمر، بما في ذلك فحص ضباط الشرطة العاملين، طوال حياتهم المهنية. وتحظى هذه العملية بدعم مستمر من مستشاري المكتب المتكامل.

20 - وأدت الهجمات المستمرة التي تشنها العصابات في محاولة لتوسيع نطاق السيطرة على الأراضي، لا سيما في مقاطعتي الغرب وأرتيبونيت، إلى إجبار العشرات من ضباط الشرطة على هجر مراكز الشرطة مؤقتاً. وعلاوة على ذلك، حتى 30 حزيران/يونيه، تعرض 34 مركزاً للشرطة للهجوم أو التخريب على أيدي العصابات المسلحة، في حين ظل 412 مرفقاً من مرافق الشرطة في جميع أنحاء البلد معطلة بسبب هجمات العصابات، من بينها 26 في مقاطعة الغرب وحدها. وقد أعاققت هجمات العصابات المستمرة إعادة بناء بعض مرافق الشرطة هذه. هذا ولم يكن أداء أسطول مركبات الشرطة الوطنية أفضل. فمن بين 2 272 مركبة يضمها أسطول مركبات الشرطة الوطنية، هناك 900 في طور سحبها من الخدمة.

21 - وعقب الجهود التي بذلتها الحكومة لتجهيز الشرطة الوطنية، سلّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير معدات للحماية الشخصية وأسلحة وذخيرة وأصناف غيرها. كما استلمت الحكومة 15 ناقلة جند مدرعة من 18 اشترت من بائعين تجاريين في عام 2022. وأضرمت النيران في اثنتين من المركبات المدرعة المقتناة مؤخراً خلال اشتباكات دارت بين الشرطة والعصابات يومي 17 و 18 أيار/مايو، في منطقة سورس ماتلا في كاباريه (مقاطعة الغرب). وبشكل عام، لا تزال الشرطة الوطنية تواجه صعوبات مستمرة في القيام بعملياتها بأمان وفعالية، ولا سيما ضد العصابات، بسبب عدم كفاية المعدات والموارد.

22 - وإلى غاية حزيران/يونيه، استلم مبلغ 17,7 مليون دولار من الميزانية المقدرة المرصودة للبرنامج المشترك الممتد لعامين لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية (المعروف باسم صندوق التبرعات المشترك). وتتجدد التعهدات ومزيد من المشاورات جارٍ مع مانحين إضافيين في ما يتعلق بالمساهمات المالية أو العينية لتنفيذ أنشطة محددة لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية على تلبية الاحتياجات الأمنية العاجلة وبناء القدرات على المدى الطويل. وركزت الجهود خلال هذه الفترة على شراء مركبات الشرطة، والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء وتجديد مباني الشرطة، والتدريب، وتعزيز استخبارات الشرطة، وتعزيز نزاهة الشرطة.

المؤسسات الإصلاحية

23 - حتى 30 حزيران/يونيه، كانت سجون هاييتي تضم 11 836 سجيناً، من بينهم 335 امرأة و 14 فتاة و 252 قتي، ويقدر معدل شغلها الإجمالي بنسبة 332 في المائة، حيث ينتظر 10 009 سجناء (84,6 في المائة) المحاكمة. ويؤدي هذا الاستخدام المفرط للحبس الاحتياطي إلى اكتظاظ مزمّن، مما يزيد من تفاقم الظروف الرديئة في منظومة السجون في هاييتي.

24 - وفي 20 أيار/مايو، أُخلي سجن النساء في كاباربه (مقاطعة الغرب) ونُقلت جميع السجينات إلى سجن للأحداث في بورت أو برنس بسبب انعدام الأمن المتصل بأنشطة العصابات. ويتعرض سجن كاباربه لهجمات منتظمة على أيدي العصابات منذ أيلول/سبتمبر 2022 بسبب موقعه المعزول في منطقة تسيطر عليها العصابات، مما يثير المخاوف على سلامة الموظفين والسجينات وأمنهم.

25 - ولا تزال الهجمات الخارجية ومحاولات الهروب العديدة، بما في ذلك في سجن كروا - دو - بوكيه (مقاطعة الغرب)، تؤثر على منظومة السجون. ففي 9 أيار/مايو، أدت محاولة هروب جماعي إلى فرار أحد السجناء ومقتل سجين آخر.

26 - وفي أيار/مايو، عقد المكتب المتكامل عدة اجتماعات مع رؤساء محاكم بورت أو برنس وكروا - دو - بوكيه لاستعراض قضايا الأحداث الأكثر خطورة. وواصل المكتب المتكامل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب المنسق المقيم أنشطة الدعوة لدى السلطات القضائية لثنيها عن الإفراط في حبس القاصرين.

القضاء

27 - تضرر قطاع القضاء من جراء سلسلة من الإضرابات. فقد أوضح تجمّع القضاء الواقف أنه سيعلق الإضراب، الذي بدأه في 6 آذار/مارس، في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 31 تموز/يوليه لتسهيل تسوية القضايا الجنائية وإجراء المحاكمات. غير أن التجمّع حذر الحكومة من احتمال استئناف الإضراب في 1 آب/أغسطس إذا لم تلب مطالبه التي تشمل زيادة المرتبات وتحسين ظروف العمل.

28 - وتواصلت المشاورات بين الجهات المعنية في قطاع القضاء بشأن عملية إصدار شهادات اعتماد للقضاة والمدعين العامين. ففي 20 نيسان/أبريل، اجتمع رئيس الوزراء بممثلين عن الشبكة الوطنية للقضاة الهائتين والرابطة المهنية للقضاة لمناقشة عملية الاستعراض التي أجراها المجلس الأعلى للقضاء في كانون الثاني/يناير والتي أدت إلى عدم إصدار شهادات اعتماد لفائدة 28 قاضياً ومدعياً عاماً. وفي وقت لاحق، بعثت مجموعة من القضاة تسمى "تجمّع القضاة المحرومين من شهادات الاعتماد" رسالة في 10 أيار/مايو إلى المجلس الأعلى للقضاء تطالب فيها بالاعتراف بالحق في استئناف عملية إصدار شهادات الاعتماد. وفي مذكرة مؤرخة 1 حزيران/يونيه، أكد المجلس الأعلى للقضاء أهمية الحصول على شهادات الاعتماد باعتباره شرطاً قانونياً من جميع القضاة، دون تمييز، وبيّن أنه لا يوجد نص قانوني للطعن في هذه المسألة.

29 - وقد أحرز المجلس الأعلى للقضاء بعض التقدم في ملء مقاعده الشاغرة بعد أن أكد مكتب أمين المظالم الوطني، في 22 أيار/مايو، تعيين ممثل لقطاع حقوق الإنسان لدى المجلس. وقد رحبت اللجنة الانتخابية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى بهذا الترشيح. وثمة مقعدان لا يزالان شاغرين في المجلس الأعلى للقضاء.

30 - ونُشر المرسوم الجديد المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في 10 حزيران/يونيه. وقد نصّ المرسوم، الذي أقره مجلس الوزراء في أواخر نيسان/أبريل، وصدر في الجريدة الرسمية في 4 أيار/مايو، على مجموعة من الإجراءات لكشف هذه الجرائم وردعها، وتسهيل التحقيقات والملاحقات القضائية المتصلة بذلك.

خامسا - حقوق الإنسان

31 - تصاعدت حدة الاشتباكات والهجمات الموجهة ضد السكان على أيدي العصابات، مما أدى إلى وقوع عدد غير مسبوق من الضحايا لكل حادث في منطقة بورت أو برنس الكبرى. فقد أسفرت الهجمات، مثل تلك التي شُنت ضد سكان سورس ماثلا (كاباريه) وبروكين (سي تي سولاي) وميبوت (بيتيونفيل)، وجميعها في مقاطعة الغرب، عن مقتل أو إصابة ما لا يقل عن 1 238 شخصاً في الفترة ما بين 15 نيسان/أبريل و 21 حزيران/يونيه، أي بزيادة قدرها 6 في المائة مقارنة بالأسابيع العشرة السابقة. وفي بلدية سي تي سولاي، واصلت العصابات استخدام القناصة على أسطح المنازل لإطلاق النار بشكل عشوائي على الناس الذين يقومون بأعمالهم اليومية ولإطلاق النار على البيوت. وفي ضاحية بيتيونفيل وبلدية كباريه، هاجمت العصابات السكان، فأطلقت النار على الأطفال والنساء والرجال الذين حاولوا الفرار من العنف. وفي تينك المنطقتين، قُطعت رؤوس بعض الضحايا، بينما دُبح الآخرون. وكثيراً ما كانت الهجمات تُرتكب إلى جانب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

32 - وقد انتشر عنف العصابات وامتد إلى مقاطعة أرتيونيت، حيث وقعت اشتباكات متعددة ولا سيما في بلديات غونايف ولستير وليانكور وبتيت ريفير دو لارتيونيت وسان مارك وفيريت. ففي الفترة ما بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، قُتل أو جرح ما لا يقل عن 60 شخصاً في حوادث متصلة بأنشطة العصابات، مقارنة بأربعة أشخاص خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وفي تلك المناطق، زادت عمليات الاختطاف المبلّغ عنها (88 حالة في أيار/مايو، مقارنة بـ 36 حالة في نيسان/أبريل).

33 - وفي سياق ذي صلة بحركة "Bwa Kale"، قُتل ما لا يقل عن 224 من الأفراد المزعوم انتمائهم للعصابات (217 رجلاً و 7 نساء) في الفترة ما بين 24 نيسان/أبريل و 29 حزيران/يونيه على أيدي السكان و/أو جماعات حراس الأمن. وقد أُبلغ عن وقوع حوادث في ثماني مقاطعات من عشرة (أرتيونيت والوسط وگران آس والشمال والشرق والشمال الغربي والجنوب الشرقي والغرب)، حيث تركزت نسبة 84 في المائة من الحالات في مقاطعة الغرب. وقتلت الغوغاء بوحشية الأفراد المزعوم انتمائهم للعصابات وأي شخص يشبه في انتمائه إليها أو يكون مازاً أو يسعى إلى دخول أحيائها. وتعرّض بعض الضحايا للرجم والتشويه؛ وحرق آخرون أحياء في وسط الشارع بينما وقف رجال الشرطة لا يحركون ساكناً. وفي بعض الحالات، قامت الغوغاء بإخراج الضحايا من مركز للشرطة وشنقهم.

34 - واستمرت العصابات في استخدام العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والتشويه، لترويع وإيلاف السكان الخاضعين لسيطرة العصابات المتنافسة. ففي نيسان/أبريل، تعرضت 49 امرأة على الأقل للاغتصاب الجماعي في منطقة تُعرف باسم "ديي مي" خلال هجمات العصابات على سكان حي بروكين. وفي هذه المنطقة، وهي فضاء مفتوح يفصل بين الأحياء التي تسيطر عليها العصابات المتنافسة، تتعرض النساء والفتيات لخطر الاغتصاب كل يوم حينما يحاولن الذهاب إلى العمل أو الحصول على الخدمات. وقد قُتل سبع ضحايا بعد اغتصابهن وتم التخلص من جثثهن علناً.

35 - وخُلصت دراسة عن حوادث العنف الجنساني في بلدية سي تي سولاي، نشرتها في 10 أيار/مايو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى أن 80 في المائة ممن شملهن الاستطلاع (591 امرأة وفتاة من سي تي سولاي) كنّ ضحايا لواحد أو أكثر من أشكال العنف الجنساني. وتظهر النتائج تركّزاً للعنف الجنساني،

ولا سيما العنف الجنسي، في منطقة بروكلن من بلدية سيتي سولاي، التي شهدت قتالا عنيفاً بين العصابات. وتبيّن من البحث وجود نقص في الخدمات المناسبة للضحايا، بما في ذلك الدعم القضائي والطبي والنفسي - الاجتماعي.

36 - وبسبب العنف، لا يستطيع المدنيون في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات مغادرة منازلهم ويفتقرون إلى الغذاء والمياه والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية. وقد ظلت الطرق الرئيسية في بورت أو برنس وحولها خاضعة لسيطرة العصابات. وظلت الشاحنات والمركبات الأخرى تتعرض للاحتجاز والسرقة والاختطاف بشكل منهجي على طول هذه الطرق. وفي المناطق المتضررة من عنف العصابات، تُسأل بين الفينة والأخرى الأنشطة الاقتصادية.

37 - ويكون الأطفال المحرومون من بيئة آمنة معرضين بشدة للتجنيد على أيدي العصابات. وعلاوة على ذلك، قُتل ما لا يقل عن 29 طفلاً بطلقات نارية خلال الاشتباكات التي دارت بين العصابات أو الهجمات التي تستهدف السكان.

38 - وحتى 16 آذار/مارس، وهو تاريخ أحدث تقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة، كان ما لا يقل عن 127 977 شخصاً يعيشون في حالة تشرد في مختلف أنحاء العاصمة بسبب عنف العصابات. وتم إيواء ما مجموعه 38 في المائة منهم في مواقع للنازحين في بورت أو برنس، حيث تقلّ سبل الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية، بينما استضاف سكان أحياء أخرى نسبة 62 في المائة منهم. ووفقاً للبيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة، أُعيد 10 305 مواطنين هايتيين من بلدان مختلفة في نيسان/أبريل، وذلك، في كثير من الأحيان، في انتهاك للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل حظر الإعادة القسرية والطرده الجماعي. وقد أُعيد المهاجرون إلى وطنهم براً (95 في المائة) وجواً (5 في المائة). وأعدت جمهورية الدومينيكان 9 776 مهاجراً (95 في المائة)، من بينهم 72 في المائة عند نقطة الحدود الواقعة في بلدة وانامنت.

تعيين خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان

39 - في 12 نيسان/أبريل، عين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ويليام أونيل خبيراً معنياً بحقوق الإنسان في هايتي بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وسيقوم الخبير، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتعاون مع المكتب المتكامل، برصد حالة حقوق الإنسان في هايتي مع تركيز الاهتمام على حالة الأطفال والقضايا الجنسانية ومنع الاتجار بالبشر. وسيقدم الخبير المشورة والمساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

الإفلات من العقاب

40 - لا يزال انعدام المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها موظفون حكوميون وعصابات يُثير بالغ القلق. ولم يحرز أي تقدم في التحقيق في عدة قضايا ذات دلالة رمزية. فالتحقيق في القضيتين المتعلقتين بعمليات القتل التي وقعت في غراند رافين (2017) وبيل إير (2019) متوقف، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم اعتماد المجلس الأعلى للقضاء قضاءً التحقيق المعنيين. ومما زاد من عرقلة إحراز تقدم في قضية بيل إير أنها أسندت إلى قاضيين عن طريق الخطأ. ولم يحرز تقدم في التحقيق في اغتيال مونفريي دورفال (2020) منذ انتهاء ولاية القاضي المعين في حزيران/يونيه 2021. ولا يزال

التحقيق في مجزرة لا سالين (2018) متوقفا منذ عام 2019 عندما رُفِع طلب إلى محكمة النقص يلتمس تحية القاضي المسند إليه التحقيق في القضية. ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق النظام القضائي في هايتي في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز. وفي المقابل، أصدر أحد القضاة الفيدراليين في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية حكما بالسجن مدى الحياة على رجل أعمال يحمل الجنسيتين الهايتية والشيلية في 2 حزيران/يونيه لدوره في عملية الاغتيال.

41 - وفي إطار دعم جهود مكافحة الفساد، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعما تقنيا إلى المجلس الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء في أيار/مايو من أجل وضع وتعميم إطار للأداب المهنية ليطبقه القضاة في أداء مسؤولياتهم المهنية، ومن أجل إنجاز حملة عامة للتعريف بهذا الإطار.

ظروف الاحتجاز

42 - لا تزال الظروف في السجون الهايتية مروعة، حيث يبلغ معدل شغل الزنانات 333 في المائة. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، وُتقت 23 حالة وفاة في صفوف السجناء ويرتبط معظمها بأمراض سوء التغذية. وقدم المكتب المتكامل، في إطار الجهود التي يبذلها للتخفيف من ظروف السجون اللاإنسانية، الدعم التقني والقانوني إلى السلطات القضائية وسلطات الشرطة في غونايف (مقاطعة أرتيبونيت) لمعالجة حالة 43 سجينا مكتظين في عدد ضئيل من زنانات الشرطة. وركزت الاجتماعات مع رئيس المحكمة الابتدائية والمدعي العام والممثل المحلي لمكتب أمين المظالم الوطني على استراتيجيات التعجيل بالمقاضاة بسبل منها عمليات المثول أمام القضاء وغيرها من جلسات الاستماع الخاصة للحد من معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

مراقبة الشرطة

43 - واصل المكتب المتكامل دعم المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في التحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة. وفي الفترة بين 15 نيسان/أبريل و 29 حزيران/يونيه، فُتح 17 تحقيقا، وتشمل هذه التحقيقات 19 ضابط شرطة. واختتم ما مجموعه 15 تحقيقا، وأسفرت هذه التحقيقات عن 3 حالات إقالة و 15 حالة وقف عن العمل. وأحيل ما مجموعه 3 تحقيقات من هذه التحقيقات الخمسة عشر إلى السلطات القضائية من أجل الملاحقة الجنائية.

44 - وواصل المكتب المتكامل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم القدرات التنفيذية للمفتشية العامة من خلال تأمين موارد لمعالجة القضايا. وقدم المكتب الدعم أيضا إلى البعثات الميدانية في رصد وتقييم أعمال معالجة القضايا التي تنطوي على انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ارتكبها ضباط شرطة في أقسام محلية للشرطة.

اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان

45 - قدم المكتب المتكامل الدعم إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان من أجل استعراض خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتكييفها مع التوصيات المقدمة إلى هايتي خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث الذي أجراه لها مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2022. واستعرضت

منظمات المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم الوطني وممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأولويات الاستراتيجية في 16 أيار/مايو.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

46 - يستمر انعدام الاستقرار السياسي والمستويات غير المسبوقة من عنف العصابات المسلحة في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. وتفاقم تردّي الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بسبب انخفاض التحويلات المالية بنسبة 9 في المائة انطلاقا من النصف الأول من السنة المالية الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023 مقارنة بالفترة السابقة نفسها. ويقدر أن التحويلات المالية تمثل نحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

47 - وظل التضخم المحسوب على أساس سنوي أعلى من 45 في المائة في النصف الأول من السنة المالية، مما زاد من تناقص القوة الشرائية الضعيفة أصلا. وفي آذار/مارس 2023، بلغ التضخم 48,3 في المائة. كما ساهم ضعف العملة الوطنية في ارتفاع التضخم في ظل الاعتماد الكبير على الواردات. وانخفضت قيمة الغورد مقابل الدولار من 119,5 غورد للدولار الواحد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 142,1 غورد للدولار الواحد في حزيران/يونيه 2023.

48 - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وشباط/فبراير 2023، انخفضت الصادرات من سنة إلى سنة بنسبة 21,6 في المائة بسبب انخفاض الطلب من الولايات المتحدة وانخفاض النشاط الاقتصادي. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الواردات من سنة إلى أخرى بنسبة 0,2 في المائة، مما فاقم العجز في الميزان التجاري.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

49 - يستمر تفاقم مستويات الفقر بسبب انعدام الأمن والعقبات البنوية التي تعترض التنمية المستدامة. وفي 20 نيسان/أبريل، وقعت الحكومة والأمم المتحدة إطارا جديدا من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتتركز الوثيقة، التي هي بمثابة خريطة طريق للسنوات الخمس المقبلة، على أربع أولويات استراتيجية رئيسية للبلد وهي: الحوكمة والأمن وسيادة القانون؛ والتحول الاقتصادي الشامل للجميع؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم العقد الاجتماعي؛ وإدارة المخاطر المتعددة الأبعاد والبيئة والتنمية الإقليمية. ويستند إطار التعاون إلى نهج مبتكرة لتعزيز تكامل جهود الأمم المتحدة في هايتي والعلاقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، مع التركيز على مساعدة أضعف الفئات واستحداث أدوات لمعالجة الأسباب الجذرية الطويلة الأمد والتحديات المعقدة التي يواجهها البلد.

50 - وكفلت الأمم المتحدة دمج استراتيجية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. وتشمل تلك الاستراتيجية القيام بأنشطة للتوعية المجتمعية، وأنشطة تيسيقية، وبناء القدرات، والتخفيف من المخاطر والتصدي لها، وهي متسقة مع خطة العمل القطرية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعام 2023.

51 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في الدوحة في آذار/مارس 2023، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة هايتي والقطاع الخاص على إطلاق مبادرات لتعزيز الاقتصاد المحلي، وخاصة في المناطق الريفية، من خلال تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وفي إطار متابعة هذه المسألة، يَسِّر مكتب المنسق المقيم عقْد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حلقة عمل لتثقيف الشركاء المعنيين بشأن منصة أغورا، وهي أداة لتعزيز نمو الأعمال التجارية وإيجاد فرص عمل لائقة. وبالإضافة إلى ذلك، يَسِّر مناسبة عُقدت في 15 أيار/مايو التواصل بين معنيين من هايتي وشركات ومستثمرين لتوفير المعارف الأساسية والدعم التقني ورأس المال اللازم للنمو.

52 - ولا تزال حالة الأمن الغذائي تَبعث على القلق. ويشير أحدث تحليل أجراه برنامج الأغذية العالمي لديناميكيات المناطق الزراعية في مقاطعة أرتيبونيت المعروفة بأنها سلّة خبز البلاد إلى انخفاض الأراضي المزروعة في عام 2022 (2 400 هكتار) مقارنة بعام 2018 (5 800 هكتار). فقد هُجرت العديد من الحقول في بلدي مارشاند - ديسالين وبيتيت ريفيير دو لارتيبونيت بسبب نشاط العصابات المسلحة، حيث نزحت القوى العاملة الزراعية إلى مناطق أكثر أمنا لكنها غلثها الزراعية أقل. وأضررت الفيضانات في أوائل حزيران/يونيه بشدة بالحصاد الزراعي الربيعي. ووفقا للمديرية العامة للحماية المدنية، من بين أشدّ المقاطعات تضررا من هذه الفيضانات مقاطعة الغرب. فقد جرفت الفيضانات 95 في المائة من المحاصيل الزراعية الربيعية في بلدية فونديس - فيريت، واكتسحت 80 في المائة من مزارع الذرة والباذلاء في ليوغان، و 88 في المائة من مزارع الموز في سيتي سولاي. وأدى الزلزال الذي وقع في 6 حزيران/يونيه بالقرب من مدينة جيريمي (مقاطعة غراند آنس) إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المقاطعات الجنوبية. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على عمل فريقه الاستشاري المخصص لهايتي، مناسبة خاصة في 16 حزيران/يونيه بعنوان "هايتي خالية من الجوع"، بهدف حفز العمل وحشد الموارد لتحسين الأمن الغذائي في هايتي.

53 - وبعد انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021، خطّت هايتي مسارا وطنيا لتبديل المنظومات الغذائية. وقُدِّم أول استعراض وطني طوعي للبلاد قبل الاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2030 المقرر عقده في روما في تموز/يوليه. ويبرز الاستعراض الوطني الطوعي الانتفاقات المالية التي دخلت فيها حكومة هايتي من أجل إجراء عمليات تحول واسعة في مجال المشاريع الزراعية من خلال أطر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وتعالج هذه المشاريع مخاطر تغير المناخ على الزراعة وخطط التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، وتهدف إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي وسبل العيش منه. وتعكس البرامج الاهتمام المتزايد المولى إلى دمج التخطيط الوقائي والطويل الأجل مع تدابير التصدي القصيرة الأجل لحالات الطوارئ بهدف حل أزمة الأمن الغذائي من جذورها. وعلى الرغم من هذه الجهود، يبرز الاستعراض الوطني الطوعي أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال قائما في البلد بسبب استمرار انعدام الاستقرار السياسي وعنف العصابات وضعف المؤسسات (بما في ذلك عدم وجود وسائل قانونية قوية لتنفيذ رؤية الدولة بشأن التحولات الغذائية الوطنية)، ويعوق ذلك إحراز تقدم نحو إرساء منظومات غذائية آمنة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الاستعراض الوطني الطوعي إلى النقص في تطوير التقنيات لدعم تبديل المنظومات الغذائية، مثل التقنيات في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ وزيادة إنتاجية البذور.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

تلبية الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

54 - يُقدّر أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 التي أطلقت في 13 نيسان/أبريل تتطلب تمويلا قدره 720 مليون دولار، أي أكثر من ضعف التمويل الذي تطلبته خطة عام 2022، وهذا أعلى مبلغ منذ زلزال عام 2010. وأشار تقييم سريع أُجري في مقاطعة أرتيبونيت في نيسان/أبريل إلى أن تفاقم انعدام الأمن والعنف جعل ما لا يقل عن 600 000 نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وكشف تحليل آخر أُجري في أيار/مايو تضرّر ما لا يقل عن 73 في المائة من سكان منطقة بورت أو برنس الكبرى من عنف العصابات الذي أدى إلى تضاؤل سبل الحصول على الخدمات الأساسية، ولا سيما الحماية والتعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي.

55 - وفي خضم استمرار عنف العصابات المسلحة وما يترتب عليه من تشريد للأسر، يتزايد خطر ترك الدراسة. فقد قال نحو 81 في المائة من الأسر المعيشية في منطقة بورت أو برنس الكبرى و 46 في المائة من الأسر المعيشية في مقاطعة أرتيبونيت إن تكلفة التعليم باهظة. ولا تزال برامج التغذية المدرسية تشكل حبل النجاة للعديد من الأطفال، وقد استأنف برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه برامج التغذية المدرسية التي تستهدف 460 000 طفل من أطفال المدارس بالنسبة للعام الدراسي الحالي، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها العصابات.

56 - وفي مقاطعة أرتيبونيت، خلصت بعثة تقييم مشتركة قادتها نائبة الممثلة الخاصة (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) في أيار/مايو إلى أن انعدام الأمن المطبوع بعنف العصابات من ما يقرب من 282 مدرسة، منها 104 مدارس مغلقة تماما و 178 مدرسة تعمل بشكل متقطع. وفي بورت أو - برنس، أُجبر انعدام الأمن عدة مدارس في بلديات تسيطر عليها الجماعات المسلحة على إغلاق أبوابها.

57 - وأدى العنف المسلح إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. ووفقا لدراسة استقصائية وطنية بشأن التغذية نشرتها اليونيسف في 11 أيار/مايو، ارتفع عدد الأطفال المتوقع أن يعانون من الهزال الشديد في عام 2023 بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2022. وأبلغ حتى حينه عن 115 600 حالة في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع 87 500 حالة في عام 2022. ويعاني واحد من كل أربعة أطفال تقريبا في هايتي من سوء التغذية المزمن الذي له عواقب جسدية طويلة الأمد. وتعاني مقاطعة الغرب من معدل سوء تغذية حاد يبلغ 7,5 في المائة، وهذه نسبة تفوق المتوسط الوطني بنسبة 2 في المائة. وتزيد أزمة سوء التغذية من تعشي وباء الكوليرا المستمر، حيث يشكل الأطفال دون سن 14 عاما نسبة 46 في المائة من الحالات المشتبه في أنها حالات إصابة بالكوليرا.

58 - وأدت الظروف المتقلبة في الأشهر الأخيرة إلى انخفاض كبير في استخدام خدمات صحة الأم وإمكانية الحصول عليها. وسجلت وزارة الصحة عددا أقل من الولادات في المرافق الطبية وانخفاضا في الاستشارات قبل الولادة وبعدها واستشارات طب الأطفال. لكن بعد مرور 20 يوما دون كهرباء في أيار/مايو بسبب إضراب العاملين في مرفق الكهرباء، عادت الكهرباء إلى المستشفيات الرئيسية واستؤنفت العمليات. وتدعو منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بدء استعمال الألواح الشمسية.

59 - وفي مقاطعة أرتيبونيت، يُبلغ ربع المؤسسات الصحية بأنها تواجه مشاكل في وصول كل من المرضى والعاملين فعلياً إلى مرافق الخدمات الصحية بسبب انعدام الأمن، وتقول نسبة 9 في المائة منها إنها تواجه صعوبات في الحصول على الإمدادات.

60 - وعلى الرغم من العديد من الصعوبات اللوجستية والأمنية، تبدو دلالات على أن معدلات تفشي الكوليرا قد استقرت في جزء كبير من البلاد. غير أن بعض البلديات في مقاطعات الوسط والغرب والشمال لا تزال تشهد ارتفاعاً ثابتاً في عدد الحالات. وبلغ عدد ما سُجِّل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022 من حالات مشتبه في أنها حالات إصابة بالكوليرا ما قدره 49 812 حالة حتى 20 حزيران/يونيه، بما في ذلك 3 184 حالة إصابة مؤكدة و 241 حالة وفاة في مرفق صحي. ولُفِّح حتى حينه ما مجموعه 1 564 869 شخصاً في مقاطعة الغرب (كارفور وسيتي سولاي ودلماس وبيتونفيل، بما في ذلك جالوسي)، ومقاطعة الوسط (بوكان كاري وسيركا كارفاجال وسيركال لا سورس وهينش وميربالي)، ومقاطعة أرتيبونيت (سانت ميشيل دو لاتالاي وإينري وجراند سالين وديدين).

61 - ولا يزال توفُّر إمكانية الحصول على خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي يثير القلق، فقد ازداد تراجعها في بعض المناطق في ظل طول حالة انعدام الاستقرار وتزايد مستويات العنف وعدم كفاية الاستثمارات في هذا القطاع. ووافق البنك الدولي على منح 80 مليون دولار لتحسين سبل الحصول في المناطق الريفية على خدمات للإمداد بالمياه والصرف الصحي تكون لامركزية ومستدامة ومرنة. ويهدف البرنامج إلى زيادة سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب لفائدة 250 000 نسمة وسبل الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية لفائدة 125 000 نسمة في المدن الصغيرة والمجتمعات الريفية في مختلف أنحاء البلاد.

62 - وتمشيا مع العلاقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري العمل مع مجموعة واسعة من الجهات المحلية لدعم منع نشوب النزاعات والتماسك الاجتماعي من خلال تدريب الأقران، وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية ومقومات السلام، وإدماج التوصيات الصادرة عن حلقة العمل بشأن الحد من العنف المجتمعي التي عقدت في 19 و 20 أيار/مايو في مبادرات جديدة، بما في ذلك المبادرات التي يدعمها صندوق بناء السلام.

63 - وفي 14 نيسان/أبريل، أي بعد وقت قصير من إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، فُعل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ عملية لتعزيز التأهب على نطاق منظومة العمل الإنساني لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر وتنتهي في 14 تموز/يوليه 2023 من أجل التلبية العاجلة لاحتياجات سوء التغذية الحاد والكوليرا والعنف الجنساني وحماية الأطفال في مختلف أنحاء هايتي. وفي 15 أيار/مايو، فُعلت منسقة الشؤون الإنسانية في هايتي خمس مجموعات مواضيعية (التغذية، والتعليم، والصحة، وتنسيق المخيمات وإدارتها، والحماية) ومجالين من مجالات المسؤولية (العنف الجنساني وحماية الأطفال). وبالإضافة إلى ذلك، حُدِّدَت الحالة في هايتي بوصفها إحدى الأزمات العالمية الأربع التي أعطاها رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأولوية في العمل على مستوى رفيع. وحُدِّدَت المديرية التنفيذية لليونيسيف على أنها المناصرة الرئيسية لهايتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي 10 أيار/مايو، وافق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على تخصيص 9 ملايين دولار لتعزيز التوسع في الاستجابة الإنسانية من أجل التصدي للعنف الجنساني وتوطيد الجهود في مجالات حماية الطفل وسوء التغذية الحاد والكوليرا. وبالتوازي

مع ذلك، اعتمد الفريق القطري الإنساني استراتيجية تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية واستراتيجية للاتصال والدعوة.

64 - وفي هذا السياق الإنساني الذي لا يزال يطبعه العنف المسلح، أطلقت منسقة الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة "كري فانم أيبتي"، وهي منظمة لحقوق المرأة، حملة وطنية بشأن المعايير الإنسانية الأساسية في 15 أيار/مايو تحت عنوان "NòmImanitéYo". والهدف من هذه الحملة هو الدعوة والتوعية وتغيير سلوك الجهات الفاعلة في الأزمات. والهدف من هذه الحملة أيضا هو تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها وتعزيز الحماية وتمكين السكان من الحصول على الخدمات والسلع الأساسية.

65 - وينطوي موسم الأعاصير على خطر الزيادة من تفاقم حدة الأزمة الإنسانية وأزمة الحماية. ونجم عن الأمطار الغزيرة التي هطلت في أوائل حزيران/يونيه وفاة ما لا يقل عن 58 شخصا وتضرر 45 000 أسرة معيشية وتشرّد 9 119 شخصا. وثمة حاجة إلى تعزيز التأهب، والحد من أخطار الكوارث، والإنذار والعمل المبكرين.

66 - واختار الأمين العام هايتي لتكون ضمن البلدان الثلاثين الأولى التي تطلق فيها مبادرة "نظم الإنذار المبكر للجميع" التي تهدف إلى تحسين التأهب والحد من أخطار الكوارث. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مكتب المنسق المقيم ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مع الحكومة على وضع خطة تنفيذية قطرية تستند إلى تحديد القدرات الموجودة من حيث نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

ثامنا - بيئة العمل

67 - تأثرت مختلف مجالات عمل البيعة بالتغيرات الكبيرة في سياق العمل الذي طبعته سرعة تدهور الحالة الأمنية، ومن هذه المجالات العمليات اللوجستية وعمليات الاتصالات وسلاسل الإمداد والموارد البشرية، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم وتعقيد أعمال الدعم، وطرح صعوبات في وجه قدرة البيعة على الإنجاز. ومع تزايد مستويات انعدام اليقين السياسي وعنف العصابات وتكرّر انقطاع المدّ بالخدمات الأساسية واضطراب سلاسل الإمداد، لم يعد من الممكن اللجوء إلى خيار الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز العديد من خدمات الدعم. فقد اضطر عدد كبير من المؤسسات التجارية المحلية إلى الإغلاق، وهو ما قلص المتاح من الإمدادات الذي كان هزيلا في الأصل. وفي غياب مقدمي الخدمات المحليين، أدت الحاجة إلى الاعتماد على البائعين الدوليين إلى طول آجال تسليم المشتريات، وأثر ذلك سلبا على الموارد المالية للبيعة وعلى حسن توقيت التسليم.

68 - واتخذت البيعة خطوات لبناء القدرة على الصمود والتخفيف من مخاطر سلاسل الإمداد في المجالات الحيوية، أي الوقود وتوليد الكهرباء والاتصالات. وفرّص النقص المتكرر في توقّر الوقود وسوء توزيع مرفق الكهرباء المملوك للدولة لإمدادات الكهرباء أو تقطّعها على المكتب المتكامل أن يستثمر في إقامة نظام للطاقة الشمسية في مقره لضمان استمرارية العمل أثناء أزمات الطاقة الحادة. ويُنوّع المكتب المتكامل مصادر إمداده بالوقود ويعمل على إنشاء محطة داخلية للتزويد بوقود الديزل للحفاظ على حد أدنى من المخزون تحسبا لحدوث انقطاعات مفاجئة في الإمدادات. ويسعى المكتب أيضا إلى اقتناء خدمة إضافية

تزوده بخدمات الإنترنت الساتلي عريض النطاق لإتاحة الوفرة اللازمة من خدمات الاتصالات وتقليل اعتماده على خدمة الجهة المحلية الرئيسية التي تزوده بالإنترنت التي كثيرا ما تتعطل.

69 - وعلاوة على ذلك، لا يزال المكتب المتكامل يشهد زيادة غير عادية في معدلات تناقص الموظفين الوطنيين، وقد بلغت الآن 47 في المائة منذ إنشاء البعثة. ويرجع ذلك إلى هجرة مواطني هايتي من البلاد بأعداد غير مسبوقه. واستدعت مستويات انعدام الأمن الحالية في بورت أو برنس اتخاذ تدابير بديلة لتأمين أقصى قدر من الأمن للموظفين الوطنيين عند تنقلهم.

70 - وعلى الرغم من الزيادات الأخيرة في الموارد الأمنية، لا تزال القدرات غير كافية في ظل الحالة الأمنية المتدهورة، حيث إن القدرات من الأفراد والمركبات المدرعة والقدرات الأمنية الأخرى تستنزفها متطلبات العمل اليومي العادي بمجرد ما. وفي هذه البيئة الأمنية الهشة التي لا يمكن التنبؤ بها، من الضروري معالجة المعوقات التي تمثلها القدرة المحدودة الحالية على تحليل التطورات الأمنية، بما في ذلك الإلمام بالحالة فيما يتعلق بعنف العصابات، للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والبرنامجية اللازمة لدعم عمل الأمم المتحدة على أساس البيانات. وأدى الاهتمام المتزايد بالحالة في هايتي أيضا إلى القيام بزيارات رسمية متعددة لها، مما استنزف قدرات أفراد الأمن والموارد الأمنية إلى أقصى حد.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

71 - في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 30 حزيران/يونيه، لم يسجل المكتب أي ادعاءات بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين أو مطالبات بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد تتعلق بأفراد من بعثة سابقة أو من البعثة الحالية.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح من الصعب على كبير موظفي حقوق الضحايا بشكل متزايد تلبية الاحتياجات الأساسية للمهات والأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين بسبب المعوقات الناجمة عن الحالة الأمنية.

73 - ووافقت لجنة الاستعراض التابعة للصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين مؤخرا على مشروع جديد يهدف في المقام الأول إلى تقديم الدعم إلى الأطفال المولودين نتيجة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ارتكبها أفراد سابقون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإلى أمهاتهم. وستتولى المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ المشروع الذي سيستمر لفترة أولية مدتها عام واحد.

74 - وبالتعاون مع الدول الأعضاء، أحرز تقدم في التعجيل بتسوية المطالبات المتعلقة المتصلة بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد التي تتعلق بأفراد سابقين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبناء على طلب ثلاثة أطفال، يسر المكتب المتكامل عقد لقاءات بين الأطفال والأمهات والآباء عبر الفيديو.

عاشرا - ملاحظات

75 - من الملح جدا اتخاذ تدابير محددة لوقف نقشي العنف وتلاشي مؤسسات الدولة في هايتي. فمنذ الرسالة المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 التي وجهتها إلى مجلس الأمن وأوصيت فيها بإنشاء قوة غير تابعة للأمم المتحدة لدعم الشرطة الوطنية في مكافحة العصابات المسلحة، طال عنف العصابات الوحشية

كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة في هايتي. وقد تلقت رسالة ثانية من رئيس الوزراء مؤرخة 7 حزيران/يونيه 2023 كَرَزَ فيها طلب تقديم دعم قوي إلى قوات الأمن الهايتية لإعادة إحلال السلام والأمن في البلاد. فالوضع في تدهور. وإذ أُستعد لزيارة هايتي، أحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير جسورة وفورية لمنع المزيد من التدهور. وإلى جانب الدعم الاستراتيجي والاستشاري الذي يقدمه المكتب المتكامل والشركاء الآخرون من أجل تعزيز قدرات الشرطة، لا يزال نشر قوة غير تابعة للأمم المتحدة أمراً لا غنى عنه لدعم جهود الشرطة وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات في المستقبل.

76 - ومما يثير القلق بصورة ملحة النقشي المخيف لأنشطة العصابات المسلحة وسيطرتها على الأراضي بشكل يتجاوز بورت أو برنس. ويتزايد العنف شدةً ووحشيةً ويتزايد ضحاياه في كل حادث بأعداد غير مسبوقه. ويساورني بالغ القلق إزاء عنف العصابات وظهور جماعات العدالة الأهلية في بورت أو برنس وخارجها، وتقوم هذه الجماعات بعمليات إعدام علنية لأفراد مشتبه في أنهم من العصابات. فالعنف أياً كان نوعه ليس حلاً أبداً. والمخاطر المرتبطة بذلك هائلة ومنها انتهاك حقوق الإنسان واستتعال العنف وتزايد تلاشي سلطة الدولة. وأدين بشدة استمرار نقشي استعمال العنف الجنسي كسلاح لإرهاب النساء والفتيات.

77 - وأدى عبء التصدي لعنف العصابات المسلحة الملقى على عاتق الشرطة الوطنية إلى استفاد قدرتها على تقديم خدمات الشرطة الروتينية والضرورية. واستمر كذلك تضاؤل فعالية الشرطة الوطنية بفعل التحديات التي تتصل بالعمليات والتراتبية والإدارة واللوجستيات والتي تعوق قدرتها على صدّ أنشطة العصابات والحد من الجريمة والعنف على نحو دائم. وعلى الرغم من تصميم الشرطة الوطنية على تكثيف عملياتها ضد العصابات المسلحة، أصبح من الواضح أن الشرطة لن تتمكن من منع المزيد من توسع العصابات دون زيادة كبيرة في الموارد. إذ يلزم تخصيص موارد إضافية كبيرة للشرطة الوطنية ولمواجهة الاتجاهات المخيفة التي تشير إلى استنزاف الشرطة، بالاقتران مع بذل جهود لتحسين الإدارة المالية لقوات الشرطة بحيث يصبح بإمكانها التصدي بفعالية للعصابات واستعادة النظام العام.

78 - ومن بالغ الأهمية أن يدعم المجتمع الدولي عمليات تعزيز الشرطة الوطنية، والتصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة وتدفقاتها غير المشروعة، ومنع العنف المجتمعي. وأدعو من هذا المنطلق إلى مواصلة تقديم الدعم إلى البرنامج المشترك لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية المعروف أيضاً باسم صندوق التبرعات المشترك للشرطة. كما أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتفكيك وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي متوقّف على تلقّي التمويل الحاسم اللازم لتفعيل خطة العمل الوطنية في هذا الصدد.

79 - وفي ضوء اقتراب الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس جوفينيل مويز، وجريمة قتل رئيس نقابة المحامين الهايتيين التي لم تُكشف ملابساتها بعد، أُكْرِرَ أيضاً مناداتي ببذل قصارى الجهود لمعرفة هوية جميع مرتكبي هاتين الجريمتين البشعتين وكفالة احترام سيادة القانون. وفي حين أن نشر قوة دولية غير تابعة للأمم المتحدة يظل أمراً حاسماً لتكملة الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لتعزيز إنفاذ القانون، من الضروري اتخاذ تدابير محددة لتعزيز النظام القضائي والتصدي لحالة الإفلات من العقاب بما يشمل العصابات المسلحة ومن يدعمونها.

80 - وقد اتخذت خطوات بشأن العملية السياسية، وهي خطوات إيجابية وإن كانت غير جسورة. وأرحّب بالجهود التي يبذلها المجلس الانتقالي الأعلى لزيادة توسيع نطاق التوافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً من خلال المنتدى السياسي الذي عقد في 23 و 24 أيار/مايو. وأشجّع جميع المعنيين الوطنيين على تجاوز

الخلافت، والانخراط في مشاورات بناءة، وتخطيط مسار صوب استعادة المؤسسات الديمقراطية تُمسك هايتي بزمامه وتقوده. كما أشجع جميع الجهود الرامية إلى إسماع أصوات النساء والشباب في سياق العملية السياسية.

81 - وأرحب بزيادة الدعم الإقليمي والدولي لحل الأزمة على نحو تُمسك فيه هايتي بالزمام. وأنوّه بعمل الجماعة الكاريبية على دعم الحوار بين الهائيتين من خلال تنظيم اجتماع للمعنيين في كينغستون في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه. وأشار في هذا الصدد إلى اتفاق المشاركين في ذلك الاجتماع على العمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت، وتوسيع المجلس الانتقالي الأعلى.

82 - وأدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإتاحة سبل اللجوء إلى العدالة بطرق منها الاستئناف العاجل لتشكيلة الأنشطة القضائية في جميع أنحاء هايتي. ويجب أن تقتزن هذه الجهود بتوفير الموارد الكافية لضمان ظروف آمنة وملائمة في السجون للعاملين والمحتجزين فيها على حد سواء. ومن المهم أيضاً أن تضع مؤسسات الدولة استراتيجيات جامعة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف.

83 - وأوّد أن أوكد مجدداً تضامن الأمم المتحدة مع شعب هايتي، والتزامنا التام بدعم السعي إلى إيجاد سبيل للخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد.

84 - وأخيراً، أعرب كذلك عن تقديري لممثلي الخاصة ولجميع أفراد الأمم المتحدة على التزامهم وتفانيهم في العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة.